مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 03 – ديسمبر 2021

OEB Univ. Publish. Co.

آلية التقييم المؤسسي الذاتي كمدخل لضمان جودة التعليم العالي في الجزائر–الواقع والتحديات–

The Institutional Self Assessment Mechanism as a Quality Assurance Approach in Higher Education in Algeria - Reality and Challenges-

د.سمير بن حسين*، جامعة أم البواقي، الجزائر.
d.benhacine84@gmail.com

تاريخ التسليم:(2020/10/26)، تاريخ المراجعة:(2020/12/06)،تاريخ القبول:(2021/01/28)

ملخص :

ضمن الإطار العام لتوجه الجامعة الجزائرية نحو تطبيق نظام لضمان الجودة، باشرت المؤسسات الجامعية عملية التقييم المؤسسي الذاتي كواحدة من المرتكزات الرئيسية لهذا النظام. من هذا المنطلق يسعى هذا البحث بدايةً إلى التعريف بآلية التقييم المؤسسي الذاتي كإحدى الإجراءات العملية لنظام ضمان الجودة، ومن ثَمَّ الوقوف ميدانيا على واقع وتحديات تجربة الجامعة الجزائرية في تطبيق هذه الآلية، وصولا إلى تقديم مقترحات لإدارة وتنفيذ آلية التقييم الذاتي في ظل هذه التحديات.

الكلمات المفتاحية: : الجامعة الجزائرية، نظام ضمان الجودة، التقييم المؤسسي الذاتي .

Abstract :

Within the general framework of the Algerian university's approach to establishing a quality assurance system, universities have started an institutional self-assessment process as one of the main pillars of this system.

The objective of this research is first to define the self-assessment mechanism as one of the practical procedures of the quality assurance system. Next, examine the reality and challenges of the Algerian university's experience in applying this mechanism, in order to provide proposals for the management and implementation of the self-assessment mechanism in the light of these challenges.

Keywords: Algerian University, Quality Assurance System, Institutional Self-Assessment.

* المؤلف المراسل: د.سمير بن حسين ، الإيميل: d.benhacine84@gmail.com

مقدمة:

يعد تحسين وضمان الجودة من أبرز التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية في الوقت الراهن، حتى إنَّ مناقشة إشكاليات النجاعة والفعّالية والكفاية في أنشطة المؤسسات الجامعية قد تم بحثها ضمن مختلف برامج الإصلاح وآخرها نظام [ليسانس، ماستر، دكتوراه (ل.م.د)]، غير أنَّ هذه البرامج الإصلاحية لم تُمَكّن من تحقيق مستويات الجودة التي تجعل الجامعة قادرة على الاستجابة لرهانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية محليا، ومسايرة التغيُّرات الدولية في ظل تأثيرات العولمة.

وفي ظل هذه الضرورة الملحة لكسب رهان النوعية، توجهت الجامعة الجزائرية نحو بناء خطة إجرائية منذ سنة (2008) من خلال تطوير نظام لضمان الجودة يكون قادرا على معالجة الاختلالات التي سبق وسُجّلت بتطبيق الإصلاح البيداغوجي الذي جاء به نظام (ل.م.د)، واعتباره أداة تكميلية وتصحيحية لهذا المسار.

وأُسندت مهمة بناء وتطوير هذا النظام إلى اللجنة الوطنية لضمان الجودة (CIAQES)، حيث قامت هذه الأخيرة في إطار ورقة العمل التي أعدتها بمباشرة إجراءات آلية ضمان الجودة، بدءا بإنشاء خلايا ضمان الجودة وتكوين مسؤوليها، ومن ثَمَّ إعداد مرجعية وطنية لمعايير ضمان الجودة، وصولا إلى إطلاق عملية تقييم مؤسسي ذاتي منذ جانفي (2017) تشمل جميع المؤسسات الجامعية.

ويهدف الفاعلون في الجامعة من خلال هذا المسعى إلى إمكانية إرساء تقييم دوري لتحسين النوعية، تماشيا مع المعايير الدولية ومراعاةً لظروف الجامعة الجزائرية في ظل محتوى مرجعيتها الوطنية لضمان الجودة، كما يُعتقد أنَّ آلية التقييم الذاتي التي باشرتها المؤسسات الجامعية ستسمح بتحديد نقاط القوة والضعف في مختلف أنشطة الجامعة المؤسساتية والبيداغوجية، وبالتالي تُمَكّن الأطراف الفاعلة من إعداد برنامج عمل يرمي إلى معالجة الاختلالات وتحقيق نقلة نوعية في مستوى التسيير وتحسين نوعية التكوين.

إنَّ آلية التقييم الذاتي تهدف بشكل أساسي إلى تحسين جودة التكوين، جودة البحث، وجودة الحوكمة ضمن منظومة مبادئ مستمدة من الرؤى الدولية المؤسّسة والمطبّقة لأنظمة ضمان الجودة، ومن بينها لامركزية أنظمة التعليم العالي واستقلالية الجامعة.

إلا أنَّ المراقب لوضع الجامعة الجزائرية يدرك وجود مجموعة من الاختلالات التي يمكن أن تقف في طريق تحقيق أهداف آلية التقييم الذاتي، على غرار إشكالية غياب ثقافة التقييم والجودة، وإشكالية استقلالية الجامعة التي ورغم ارتباطها بالحوكمة الجيدة (Bonne gouvernance) إلا أنَّها لا تزال مفهوما يفتقد إلى التحديد والتعريف الواضح في جامعاتنا، فضلا عن الإشكاليات ذات العلاقة بالحوكمة وفعّالية التسيير التي يعانيها القطاع الجامعي.

هذه الإشكاليات يمكن أن تدفع نحو طرح تساؤلات حول إمكانية تلبية شروط آلية التقييم المؤسسي الذاتي وبالتالي تحقيق مراميها من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في عمل المؤسسات، والتوجه نحو تطوير رؤية استراتيجية في ظل نتائج هذا التقييم، تمكّن من معالجة الاختلالات وتحسين الجودة المؤسساتية وجودة البرامج.

1.1. مشكلة البحث وتساؤلاته:

تمحورت مشكلة البحث حول الوقوف الميداني على واقع وتحديات تطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة في مجموعة من جامعات الشرق الجزائري، فهي بذلك تطرح التساؤل الرئيسي الآتي:

- **التساؤل الرئيسي:**

ما هو واقع وتحديات تطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي في الجامعة الجزائرية كمدخل لضمان الجودة من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة؟

- **التساؤلات الفرعية:**

✓ ما مدى كفاية الإجراءات التنظيمية والعملية المتخذة على أرض الواقع لتطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة؟

✓ ما هي التحديات التي تواجه تطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة؟

2.1. فرضيات البحث: يسعى البحث للتحقُّق من الفرضيات الآتية:

✓ الإجراءات التنظيمية والعملية لتطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي كافية من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة.

✓ توجد مجموعة من التحديات تواجه تطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة.

3.1. أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

✓ التعريف بمفهوم ضمان جودة التعليم العالي كإحدى أهم التوجهات الحديثة لأنظمة القطاع محليا ودوليا.

✓ التعريف بآلية التقييم المؤسسي الذاتي كواحدة من المداخل الرئيسية لضمان الجودة في المؤسسات الجامعية.

✓ الوقوف الميداني على واقع تجربة الجامعة الجزائرية في مجال تطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي من خلال بحث مدى كفاية الإجراءات التنظيمية والعملية لهذه الآلية.

✓ تحديد أهم التحديات التي تواجه تطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي في الجامعة الجزائرية.

✓ الخروج باقتراحات قد تساعد في إدارة وتنفيذ آلية التقييم الذاتي في الجامعة الجزائرية في ضوء ما يمكن أن تواجهه من تحديات.

4.1. أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال الوقوف على واقع وتحديات التجربة الجزائرية في التقييم المؤسسي الذاتي، وهو ما قد يسهم في بناء تصوُّر حول واقع التوجه نحو ضمان الجودة ونشر وترسيخ ثقافة التقييم والجودة في الجامعة.

كما له أهمية أخرى ترتبط بالمقترحات المتوقّع أن يقدّمها لإدارة وتنفيذ آلية التقييم الذاتي والتي يمكن أن تساعد الفاعلين الجامعيين في مواجهة بعض التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه الآلية على أرض الواقع.

5.1. التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث:

♦ **الجامعة الجزائرية:**

الجامعة الجزائرية وفق منظور هذا البحث تعبّر عن: «مجموع مؤسسات التكوين العالي التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي مؤسسات تكوين وبحث تعمل على تقديم خدمات مجتمعية من خلال تكوين الطلبة وتزويدهم بمعارف ومهارات تؤهلهم للتحكّم في قطاع علمي أو تقني محدد، إضافةً إلى تزويد القوى الاجتماعية بدراسات أكاديمية وعلمية تمسّ مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية».

♦ **ضمان جودة التعليم العالي:**

يشير ضمان جودة التعليم العالي في البحث الحالي إلى: «مفهوم متعدد الأبعاد يشمل مختلف أنشطة المؤسسة الجامعية (تكوين، بحث، تسيير مالي، تسيير بيداغوجي، وتسيير الموارد البشرية) ويُعبِّر عن منظومة الإجراءات التي تعتمد آلية التقويم المستمر للمؤسسات والبرامج الجامعية وتتضمن عمليات التقييم، المراقبة، التحسين، ضمان الجودة، والمحافظة عليها».

♦ **آلية التقييم المؤسسي الذاتي:**

تُعبّر آلية التقييم المؤسسي الذاتي في هذا البحث عن: «عملية تقييم المؤسسات الجامعية التي أطلقتها الوزارة الوصية منذ (2017/01/15)، يتولى تنفيذها الفاعلون داخل هذه المؤسسات بإشراف من اللجنة الوطنية لضمان الجودة في ضوء المرجعية الوطنية لمعايير ضمان الجودة، والتي تشمل بالتقييم أبعاد التكوين الحكامة، البحث العلمي، الحياة الجامعية، التعاون، العلاقات مع محيط الجامعة، والهياكل القاعدية.

وتهدف هذه العملية إلى تحديد نقاط القوة والضعف وكذا الفرص المتاحة والمعيقات التي قد تواجه المؤسسات الجامعية، بما يمكّن الأطراف الفاعلة من إعداد برنامج عمل لمعالجة هذه الاختلالات وتحسين جودة التسيير المؤسساتي وتطوير برامج التكوين».

2. الإطار النظري للبحث:

1.2. ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر:

- **مفهوم ضمان الجودة:**

يُعتبر مصطلح الجودة في التعليم العالي محل اختلاف في تعريفه بين رؤى متعددة، "فالبعض حدّدها من خلال مدى تلبية وتحقيق المؤسسة لأهدافها المتوقعة، والبعض الآخر يرى أنَّ الجودة تعني التطابق مع الغرض (Fitness for purpose)، في حين أنَّ هناك من ينظر للجودة من خلال القيمة المضافة" (**البيلاوي وآخرون، 2006، ص36**).

وجاء في قاموس (CEPES) أنّ ضمان جودة التعليم العالي يُشير إلى "إجراءات التقويم المستمر (التقييم، المراقبة، التحسين، ضمان وتأكيد الجودة، والمحافظة عليها) لجودة التعليم العالي على مستوى المؤسسات، وعلى مستوى تخصصات التكوين" (**IIEP, UNESCO, 2011, p17**).

كما يشير المصطلح أيضا إلى "الاستراتيجيات والإجراءات والاتجاهات والنشاطات الضرورية لضمان المحافظة على الجودة والنوعية وتحسينها" (**Woodhouse, 1999, p34**).

كما أنَّ "ضمان الجودة في التعليم العالي مصطلح عام يُعبِّر عن العملية المستمرة التي تستهدف تأكيد ومراقبة وضمان ومحافظة وتحسين جودة نظام أو برامج أو مؤسسات التعليم العالي، ويُعدُّ آليةً قانونية تُركِّز على مسؤولية التحسين كمحور رئيسي" (**Martin et Stella, 2007, p38**).

من هذه المنطلقات، يُشير ضمان جودة التعليم العالي إلى الآلية التي تشمل الإجراءات والنشاطات الخاصة بعملية "التقويم المستمر" على مستوى المؤسسات الجامعية وبرامجها البيداغوجية، والتي تتضمن إجراءات: التقييم، المراقبة، التحسين، ضمان الجودة، والمحافظة عليها.

- **التجربة الجزائرية في ضمان جودة التعليم العالي:**

بعد إدراك مختلف الفاعلين في الجامعة بما في ذلك الوزارة، لعدم تحقيق الإصلاح البيداغوجي الذي جاء به نظام (ل.م.د) لجميع الأهداف التي سُطّرت له، توجهت منظومة العمل الجامعي نحو إقرار إجراءات تصحيحية وتكميلية تمثَّلت في التوجه نحو تطبيق نظام لضمان الجودة.

وهو ما تجسّد على أرض الواقع من خلال جملة من الإجراءات الأكاديمية، التنظيمية، والعملية من قبيل:

- ✓ تنظيم عدة ملتقيات وطنية ودولية، مثل الملتقى الدولي الذي نظمته وزارة التعليم العالي بمساهمة البنك العالمي (01-02 جوان 2008) والذي يُعدّه المتتبعون لشؤون الجامعة بأنَّه نقطة الانطلاق الأولى نحو بناء وتطبيق نظام ضمان الجودة.
- ✓ إنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة، مثل اللجنة الوطنية لتطبيق نظام ضمان الجودة (CIAQES) والمجلس الوطني للتقييم (CNE).
- ✓ مباشرة الإجراءات العملية لتطبيق نظام ضمان الجودة، من خلال إطلاق عملية "تقييم مؤسسي ذاتي" شملت جميع المؤسسات الجامعية (جانفي 2017).

2.2. آلية التقييم المؤسسي الذاتي:

أ. مفهوم التقييم المؤسسي الذاتي:

- **تقييم الجودة في التعليم العالي:**

في ظل التوجهات الحالية للأنظمة الجامعية نحو ضمان جودة مختلف مكوِّناتها والأنشطة التي تقوم بها واستجابةً للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في ظلّ مفاهيم العولمة واقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، تتجلى الحاجة الملحة للتقييم.

إذ يُشير تقييم الجودة إلى "الآلية الشاملة للتحليل النسقي والنقدي التي تقود نحو إصدار أحكام أو توصيات حول جودة مؤسسة جامعية أو برنامج تكويني" **(Bernard, 2012, p56)**.

فتقييم الجودة يُعبِّر عن آلية التحقّق وإصدار حكم في ضوء التوافق الموجود بين مستوى الجودة الذي وصلت إليه المؤسسة الجامعية والمعايير المحددة مسبقا، حيث ترتكز آلية ضمان الجودة بشكل رئيسي على آلية التقييم.

"فكل مؤسسة تتوجه نحو ضمان الجودة مطالبة بإجراء عمليات تقييم مختلفة تشمل تقييم البرامج وتقييم مؤسساتي، كما تتم على مستويين أحدهما تقييم ذاتي (داخلي) والآخر تقييم خارجي" **(Bouzid et Berrouche, 2012, p27)**.

- **التقييم المؤسسي الذاتي:**

يُعرَّف التقييم الذاتي في التعليم العالي بأنَّه: "الآلية المستمرة المُعدَّة من طرف الفاعلين المعنيين تعمل على التحليل والتقدير الكلي أو الجزئي لإنجاز مهمة المؤسسة، بهدف التنظيم الدوري والمستمر في ظل محيط في تطوُّر دائم، والتأسيس لاتخاذ القرارات وتعزيز القدرة على إفادة المجتمع" **(CSEQ, 2012, p18)**.

فالتقييم الذاتي هو إجراء يسمح للمؤسسة بأن تتعرّف بمفردها على نقاط قوتها وضعفها، كما يسمح فيما بعد بالحصول على رؤية خارجية تضمن حيادية أكثر من خلال آلية للتقييم الخارجي، وبالتركيز على التقييم الذاتي في بعده المؤسساتي (Autoévaluation institutionnelle)، يمكن تحديد هذه الآلية على أنَّها: "عملية داخلية في المؤسسة، يتم تنفيذها لتحليل منتظم على فترات زمنية محددة لمستوى جودة هذه المؤسسة، قد تسمح بالتحقّق من وضع المؤسسة مقارنة بمنظومة المعايير المعتمدة" **(Boubakour, 2012, p13)**.

ب. مبررات ومبادئ التقييم المؤسسي الذاتي:

أشارت Annie Vinokur إلى أنَّ الغاية الرئيسية للتقييم المؤسسي الذاتي في التعليم العالي، تتمثّل في ضمان وتحسين الجودة حين ذكرت أنَّ: «معظم عمليات التقييم المؤسسي تهدف بشكل أساسي إلى تحسين جودة التكوين، البحث، والحوكمة» **(Françoise, Bonnet, et Curvale, 2013,**

p262)، وتحقيق هذه الغاية إنَّما يمرّ عبر معرفة المبررات التي تفرض إجراء تقييم للمؤسسة من ناحية، وتحديد المبادئ التي تحكمها من ناحية أخرى.

- **مبررات التقييم المؤسسي الذاتي:**

تشتمل مبررات التقييم المؤسسي في التعليم العالي على النقاط الآتية **(CSEQ, 2012, p18)**:

- ✓ **التقييم المؤسسي مطلب اجتماعي:** من منطلق أنَّ القوى الاجتماعية تنتظر من نظام التعليم العالي ومؤسساته تكوينا يتميَّز بالجودة (Qualité) والكفاية (Pertinence) والفعَّالية (Efficience)، وهو ما يسمح باستخدام المقدّرات العامة من أجل تزويد المجتمع برأس مال بشري ليس قادرا فقط على العمل، وإنَّما قادر أيضا على التطوير في مختلف المجالات.
- ✓ **التقييم المؤسسي الذاتي مطلب تنظيمي:** يعدّ التقييم المؤسسي الذاتي مطلبا تنظيميا على كافة مستويات صنع القرار من القاعدة إلى القمة والتي تتطلب معرفة واسعة حول وضعية المؤسسة في المحيط التربوي، بهدف اتخاذ القرارات المناسبة لإنجاز مهمتها على كافة مستويات تدخلها في ضوء الطرح الوطني، حيث يتمّ تحديد توجهات السياسة التربوية من أجل نظام تعليم عالي ذو جودة على المستوى الدولي.
- ✓ **التقييم المؤسسي الذاتي مطلب مهني:** يتعلّق بالفاعلين في الخط الأول (أعضاء هيئة التدريس)، الذين يرغبون في معرفة إلى أيِّ حدّ تُسهم نشاطاتهم البيداغوجية في تحقيق أهداف المهمة التربوية (وظيفة التكوين)، وعند أيّ نقطة يجب القيام بتعديلات أو تغييرات أو ما إذا كان تكوين جديد أو إضافي أمرا ضروريا لزيادة الكفاية والفعّالية في ضوء هذه الأهداف.
- ✓ **التقييم المؤسسي الذاتي مطلب شخصي:** يرتبط بالذين يُقبِلون على المؤسسات الجامعية (الطلبة وأولياؤهم)، الذين يأملون في الحصول على تكوين يرتكز على الجودة إضافةً إلى ضمان العدالة للجميع (مبدأ تكافؤ الفرص)، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الانتماء الجهوي.

- **مبادئ التقييم المؤسسي الذاتي:**

في ضوء المطالب المتنوّعة لمختلف الفاعلين والمستفيدين من الخدمات التي تُقدِّمها المؤسسات الجامعية، والتي تصب جميعها في خانة التّركيز على الجودة والكفاية والفعّالية، تتحدد مبادئ آلية التقييم المؤسسي الذاتي فيما يلي:

- ✓ **لامركزية أنظمة التعليم العالي:** "في ظل التقسيم الجديد للسلطات والمسؤوليات التي تُؤطِّر التعليم العالي، توجهت الدول نحو ترك هامش أكبر للقيادة للفاعلين الجامعيين في إنجاز مهمة مؤسساتهم، وهنا يرتبط الأمر بتفعيل مبدأ لامركزية التسيير واتخاذ القرارات التي تُبقي على بعض السلطات في يد الدولة تتعلق بالتمويل وتوجهات النظام والمرامي الكبرى للبرامج التعليمية ولكن في الوقت نفسه بشكل يسمح للمؤسسة بتنظيم أو تعديل أهدافها التربوية وطرقها لتحقيق هذه الأهداف" **(CSEQ, 2012, p22)**.

هذا ما يجعل آلية التقييم المؤسسي الذاتي (كإجراء محوري لضمان الجودة) ترتكز على مبدأ اللامركزية في التخطيط وتحديد الأهداف واتخاذ القرارات من طرف المؤسسات الجامعية.

✓ **استقلالية المؤسسات:** يعدُّ "مصطلح الاستقلالية دون أدنى شك الأكثر توافقا مع العصرنة، ومفتاح توجه أيّ مؤسسة نحو التجديد، ولا يمكن الاستدلال على وجود هذه الاستقلالية على أرض الواقع إلا من خلال تجلّيها في التسيير اليومي للمؤسسة حيث تُعبِّر الاستقلالية –من حيث هي امتياز غامض– عن حقّ المؤسسة في وضع قواعدها وطرقها الخاصة في العمل في ضوء القواعد أو التوجهات المحددة من طرف هيئة أخرى طبعا" **(CSEQ, 2012, p22)**.

ويبدو أنَّ الاستقلالية في المؤسسات التعليمية بصفة عامة ومؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة، تتّم في ضوء توازن صعب التحقّق بين المتطلبات التنظيمية والإدارية والحدود المالية وتوقعات وطلبات الفاعلين الاجتماعيين من ناحية، وبين الحفاظ على هامش القيادة الضروري لتنمية الانتماء والهوية والإبداع والبحث في المؤسسة الجامعية من ناحية أخرى.

✓ **تعزيز المسؤولية:** لا يمكن لاستقلالية المؤسسة أن تتقدّم إلا بالموازاة مع تعزيز مسؤوليتها، إذ يُسهم القدر الكافي من توفُّر هذين العاملين في تحقيق نجاح الطلبة وتحسين سمعة المؤسسة.

و"يُعبِّر مصطلح تعزيز المسؤولية عن مستوى قدرة المؤسسة على القيام بمهمتها على أكمل وجه والقدرة على تحقيق أفضل النتائج، كما يُشير إلى قدرة المؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف" **(CSEQ, 2012, p22)**.

فآلية التقييم المؤسسي الذاتي تجعل الفاعلين الجامعيين أمام حتمية تحمُّل مسؤولياتهم التي تعدّ مصدر السلطات الممنوحة لهم، إذا ما أرادوا الإقدام (بصفة جماعية) على تعديل بعض طرق العمل لتحقيق الأهداف المرجوة، على اعتبار أنَّهم أكثر من يستطيع القيام بقراءات صحيحة وكافية حول النجاح بمعناه الواسع.

✓ **إسناد المهمات:** "ينتج مبدأ الإسناد السليم والفعّال للمهمات عن مبدأ تعزيز المسؤولية المؤسساتية، حيث أنَّ هذه الأخيرة تتوجه نحو داخل المؤسسة للوقوف على قدرتها والفاعلين فيها على استغلال هامش المبادرة الموضوع تحت تصرّفهم في ضوء الاستقلالية" **(CSEQ, 2012, p22)**.

وإسناد المهمات يُعبِّر في بعض الأحيان عن التأطير الأخلاقي المطلوب في ضوء الديمقراطية في استخدام السلطة، كما يُعدّ واجبا أخلاقيا يفرض على الفاعلين تحمَّل المسؤولية ومعرفة أنَّهم مسؤولون عن جزء من جودة عمل مؤسستهم التي أعطتهم جزءا من السلطة لتغيير الأشياء إذا ما أرادوا ذلك فعلا.

من هذا المنطلق، "وجب أن تتناسب المسؤولية مع السلطة الممنوحة لمسيِّري المؤسسات التعليمية كون السلطات توضع في يد هؤلاء لتحقيق غايات محددة" **(حمادات، 2007، ص328)**.

✓ **عرض النتائج:** بغرض تعزيز «الشفافية» في عمل ونشاط المؤسسة الجامعية، يبقى عنصر عرض النتائج أمرا ضروريا لتفعيل هذا المبدأ وتقديم الأدلة الموضوعية حول ما تمَّ إنجازه فعلا من قبل المؤسسة.

فعرض النتائج "يندرج ضمن الآلية التي تهدف إلى شرح وتوضيح النشاطات التي أُنجزت والنتائج التي تحققت من الأهداف المسطّرة، انطلاقا من الحاجة الملحة للربط بين الموارد (البشرية، المادية، والمالية) المسخّرة وهذه الأهداف" **(CSEQ, 2012, p23)**.

ج- أهداف التقييم المؤسسي الذاتي:

إذا كان هناك من شرط ضروري لآلية التقييم المؤسسي الذاتي، فهو يتمثَّل في معرفة ما الذي ننتظره من هذه الآلية، ولماذا نقوم بها؟

حيث يرى الكثير من الباحثين أنَّه لتحديد أهداف التقييم المؤسسي الذاتي في المؤسسات الجامعية لابدَّ من ربط هذه الأهداف بجملة من الاحتياجات والأسس التي يمكن في ضوئها الوقوف على مرامي هذه الآلية.

إذ تشمل أهداف التقييم المؤسسي الذاتي (وفق هذا الطرح) على مجموعة النقاط الآتية:

✓ التقييم المؤسسي الذاتي أساس للعقلنة (Rationalisation)، كونه يهدف إلى ضمان تسيير منظّم ومستمر للمؤسسة ويوجِّه إجراءات اتخاذ القرار فيها.

✓ يُعبِّر عن أساس لتشكيل ثقافة تنظيمية قائمة على أساس تعزيز المسؤولية والتنظيم الذاتي من طرف الفاعلين في المؤسسة.

✓ يعدُّ أساسا لتعزيز قابلية التفسير التنظيمية كونه يهدف إلى عرض النتائج حول كفاءة وفعّالية المؤسسة ونتائجها.

✓ أساس لتعزيز قابلية التفسير المؤسسي، كونه يهدف إلى إعلام وشرح وتبرير ما قام به مختلف الفاعلين في المؤسسة فيما يتعلّق باختياراتهم وقراراتهم.

✓ أساس لتعزيز قابلية التفسير الاجتماعي انطلاقا من أنَّه يهدف إلى إعلام الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين، وجعلهم يتقبّلون مسؤولياتهم في تحقيق الأهداف التربوية للمؤسسة.

✓ يُعبِّر عن أساس ديمقراطي، كونه يساعد على إشراك أكبر عدد ممكن من الفاعلين ويُعزِّز حرية التعبير وتعدد الرؤى والقيم حول الاحتياجات والتطلّعات مقارنةً بمهمة المؤسسة.

✓ أساس علمي، كونه يهدف إلى تنمية وتعميق المعرفة حول الظواهر المؤسساتية والتنظيمية التي تُسهم في تحقيق النجاح الدراسي والنجاح في عمل المؤسسة **(CSEQ, 2012, p23)**.

3.2. تجربة الجامعة الجزائرية في التقييم المؤسسي الذاتي:

ضمن إطار تكريس نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية ومواصلة سيرورة الإجراءات العملية لهذا النظام تمت مباشرة عملية تقييم ذاتي للمؤسسات الجامعية، أطلقتها الوزارة بتاريخ (15 جانفي 2017)، بالاعتماد على المرجعية الوطنية لضمان الجودة المعد من طرف لجنة (CIAQES).

وهذه المرجعية هي وثيقة توضّح أهداف ضمان الجودة وكيفية متابعة تحقيقها، إذ تحتوي على مراجع تُمثّل الأهداف التي تصبو المؤسسات الجامعية إلى تحقيقها والمتعلقة أساسا بمهمتها ومخطط التطوير الخاص بها وتأتي هذه المراجع في شكل معايير تُمثّل حالة سير المؤسسة المرغوبة والمتوقعة ودلائل تسمح بقياس مستوى التقارب مع هذه الحالة.

و"يتضمن هذا المرجع الوطني مجموعة المقاييس المشمولة في مراجع المجالات الأساسية: التكوين، البحث العلمي، الحكامة، والحياة داخل الجامعة، مع التركيز على ثلاثة مجالات أخرى على وجه الخصوص نظرا لأهميتها على المستوى الوطني وهي: البنية التحتية للجامعات علاقات المؤسسة الجامعية مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي، والتعاون والحركة بين الجامعات" **(وزارة التعليم العالي، 2016، ص4)**.

أما استخدام هذا المرجع الوطني في آلية التقييم الذاتي، فينطلق من اعتباره وسيلة تسمح بوضع جرد حال سير المؤسسة ووضع تقييم تفصيلي للوضعية وتحديد نقاط القوة والضعف، وشرح التقييم من خلال تفسير مبني على الوقائع لوضع آليات عملية للتطوير المستمر، والذي يرمي إلى تحقيق الأهداف المحددة مسبقا، كما يسمح بوضع استراتيجية كاملة في إطار مشروع المؤسسة.

ولقد باشرت وزارة التعليم العالي عملية التقييم الذاتي للمؤسسات الجامعية منذ جانفي (2017) حيث حملت مراسلة الوزارة رقم 36 (مؤرخة في 2017/01/08) توجيهات لرؤساء اللجان الجهوية ومدراء المؤسسات الجامعية تتعلق بهذه العملية، وجاء فيها: "اختتاما لمرحلة تحضير التقييم الذاتي والتي سمحت بجمع جل الظروف البشرية والمادية لاسيما منها تكوين مسؤولي تنفيذ ضمان الجودة وإعداد المرجع الوطني لضمان الجودة، والدليل المنهجي للتقييم الذاتي، وإنشاء لجنة الإشراف يتوجب على المؤسسات العمل على إعداد جدول الأعمال على مدار ستة (06) أشهر".

في ضوء المرجع الوطني لضمان الجودة والدليل المنهجي للتقييم الذاتي (Guide de l'auto-évaluation) قامت المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني بإجراء عملية التقييم الذاتي، وأنهت لجنة (CIAQES) جمع تقارير التقييم المنجزة تمهيدا لإطلاق عملية تقييم خارجي.

3. الإجراءات الميدانية للدراسة:

1.3. منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في بناء الخلفية النظرية للموضوع ووصف أبعاده وفق ما اقتضته الحدود الموضوعية للبحث، ومن ثَمَّ جمع البيانات وتحليلها، وصولا إلى استخراج النتائج ومناقشتها.

2.3. حدود البحث:

اقتصر هذا البحث على أعضاء خلايا ضمان الجودة (حدود بشرية)، على مستوى ثلاث مؤسسات جامعية من الشرق هي: أم البواقي، خنشلة، وتبسة (حدود مكانية)، خلال السنة الجامعية 2018-2019 (حدود زمنية)، من خلال تركيزه على الوقوف على واقع وتحديات تطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي في الجامعة الجزائرية (حدود موضوعية).

3.3. مجتمع وعينة البحث:

تكوّن مجتمع البحث من أعضاء خلايا ضمان الجودة على مستوى ثلاث مؤسسات جامعية (أم البواقي، خنشلة، تبسة)، وبالمسح الشامل لأفراد المجتمع تشكّلت عينة البحث من خمسة وعشرين (25) عضوا استجاب لأداة البحث بنسبة استجابة قُدّرت بـ: (83.33%) وهي نسبة قابلة للتحليل الإحصائي.

4.3. أداة البحث:

في ضوء أسئلة البحث وفرضياته، تم الاعتماد على الاستبيان أداة لجمع البيانات، حيث تمّ تطوير استبيان تكوّن من محورين يُعبّران عن تساؤلات البحث، وفيما يلي الخصائص السيكومترية لهذا الاستبيان:

- ✓ **ثبات الأداة:** تمّ حساب ثبات الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية، إذ طُبِّق على عينة مكوّنة من (13) أستاذا من جامعة أم البواقي؛ فكانت قيمة معامل الارتباط بين درجات العبارات الفردية (س) والعبارات الزوجية (ص): ر=0,72؛ وبتطبيق معادلة تصحيح الطول لسبيرمان براون تحصلنا على معامل ارتباط: «ر= **0.83**»، وعليه فالأداة مستوفية لشرط الثبات.
- ✓ **صدق الأداة[1]:** تمّ حساب صدق الأداة بالاعتماد على طريقة صدق المحكّمين حيث عُرض الاستبيان على (08) محكّمين، وهم أساتذة من جامعة أم البواقي، ليتمّ في ضوء توصياتهم تعديل بعض الفقرات تعديلا لغويا وحذف فقرات أخرى لعدم الوضوح، وتمّ حساب الصدق بقانون لوتشي حيث بلغ معامل الصدق «ص=**0.91**» ممّا يعني أنّ الأداة صادقة.
- ✓ **صدق الأداة[2]:** كما تم التحقق من صدق الأداة بحساب الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية)، حيث تم أخذ (27%) من أعلى درجات الاستبيان و(27%) من أدنى درجاته، وبعد ترتيب الدرجات تصاعديا وتنازليا تكونت المجموعة العليا (x) من (07) مفردات والمجموعة الدنيا (y) من (07) مفردات على اعتبار أنَّ العينة الإجمالية (25) مفردة: 0,27*25=6,75 (تقرب إلى 7)، وتم حساب قيمة "ت" (T test) فكانت نتائج صدق المقارنة الطرفية كالآتي:

جدول رقم (01) : يوضح قيمة "ت" لدلالة الفرق بين المجموعة الدنيا والمجموعة العليا من الاستبيان

المجموعات	المتوسط الحسابي x	الانحراف المعياري s	قيمة ت Tc	درجة الحرية df	قيمة ت المجدولة Tt	مستوى الدلالة α
الدنيا (7)	X_1 109.6	S_1 4.3	23.93	8	2.89	0.01
العليا (7)	X_2 135.2	S_2 17.7				

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن قيمة "ت" المحسوبة (tc=23.93) أكبر من "ت" المجدولة (Tt=2.89) عند مستوى دلالة α=0.05، مما يعني أنَّ الاستبيان يتوفر على القدرة التمييزية بين المجموعتين العليا والدنيا، وعليه فالأداة صادقة.

5.3. الأساليب الإحصائية للبحث: تم الاعتماد في هذا البحث على الأساليب الإحصائية الآتية:

- ✓ طريقة التجزئة النصفية للتحقق من ثبات الاستبيان.
- ✓ معادلة لوتشي لحساب صدق الاستبيان.
- ✓ معامل ارتباط سبيرمان لقياس درجة الارتباط بين نصفي الاستبيان.
- ✓ **الأسلوب الإحصائي المتبع لتحليل النتائج:**

تم الاعتماد على النسب المؤية للتكرارات للتعرُّف على مستوى موافقة أفراد العينة على بنود ومجالات الاستبيان، حيث تم تحديد مستوى كفاية إجراءات التقييم المؤسسي (مرتفعة، متوسطة، منخفضة) بدلالة النسبة المؤية لتكرارات استجابة أفراد العينة (كأسلوب يتناسب والمستوى الاسمي لمتغيرات الدراسة).

4. تحليل نتائج الدراسة:

1.4. تحليل وتفسير نتائج الفرضية الأولى:

الجدول (02): يتضمن استجابة أفراد العينة لبنود المحور الأول: كفاية الإجراءات التنظيمية والعملية لتطبيق آلية التقييم الذاتي

رقم المجال	المجال	التكرار النسبة	البدائل نعم	البدائل نوعا ما	البدائل لا	المجموع	مستوى الكفاية
01	كفاية تكوين أعضاء خلايا ضمان الجودة على إجراءات التقييم الذاتي	ت	23	42	35	100	متوسط
		%	%23	**%42**	%35	%100	
02	كفاية الإطار التشريعي المؤطّر	ت	44	33	23	100	مرتفع

	لآلية التقييم الذاتي	%	**%44**	%33	%23	%100	
03	كفاية الظروف التنظيمية للتقييم الذاتي	ت	40	35	25	100	مرتفع
		%	**%40**	%35	%25	%100	
04	كفاية الإمكانيات المادية المسخّرة لعملية التقييم الذاتي	ت	18	29	28	75	متوسط
		%	%24	**%38.66**	%37.33	%100	
05	كفاية استجابة الفاعلين داخل الجامعة لإجراءات التقييم الذاتي	ت	31	36	33	100	متوسط
		%	%31	**%36**	%33	%100	
مجموع التكرارات			156	175	144	475	**متوسط**
النسبة			%32.84	**%36.84**	%30.31	%100	

- **تحليل نتائج الفرضية الأولى:**

✓ رأت النسبة الأعلى من أفراد العينة «**كفاية**» في بعدي (الإطار التشريعي لآلية التقييم الذاتي، والظروف التنظيمية) بـ(44%-40%) على الترتيب.

✓ في حين توجهت إجاباتهم على المجالات: (كفاية التكوين، كفاية الإمكانيات المسخّرة وكفاية استجابة الفاعلين) نحو الإجابة «**نوعا ما**».

✓ **والنتيجة العامة أنَّ:** نسبة أفراد العينة ممن اختاروا الإجابة «**نوعا ما**» كانت الأعلى إذ بلغت (36.84%) تليها نسبة من «**وافقوا**» على عبارات هذا المحور بـ(32.84%)، فنسبة الذين «**رفضوا**» هذه العبارات بـ(30.31%).

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية أنَّ: مستوى كفاية الإجراءات التنظيمية والعملية لتطبيق آلية التقييم الذاتي هو «**مستوى متوسط**».

- **تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:**

من خلال نتائج الفرضية الأولى توصّل البحث إلى أنَّ الإجراءات التنظيمية والعملية لتطبيق آلية التقييم الذاتي "كافية بمستوى متوسط" من وجهة نظر أعضاء خلايا ضمان الجودة.

وأظهرت هذه النتيجة أنَّ الإجراءات التي تم اتخاذها لتطبيق آلية التقييم الذاتي لا تتناسب بالقدر الكافي مع متطلبات التطبيق الفعّال والنوعي لهذه الآلية.

فمن بين متطلبات ضمان فعالية ونجاعة إجراءات التقييم المؤسسي الذاتي، ضرورة تكوين الفاعلين الجامعيين على هذه الإجراءات، وقد أظهرت النتائج المتعلقة بهذا المجال (رقم01) أنَّه لم يكن في المستوى المناسب لمتطلبات التكوين النوعي، وهذا ما أكد عليه بروش وبركان (2012)، لما أكدا على أنَّ "قلة مستوى تكوين الفاعلين على إجراءات ضمان الجودة يعد من أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق إجراءات ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية" **(بروش وبركان 2012، ص814)**.

إضافةً إلى عامل كفاية الإمكانيات التي سُخّرت لهذه العملية، والتي لم تكن مناسبة بالقدر الكافي مثلما أظهرته نتائج المجال (04)، حيث تعد كفاية الإمكانيات الواجب رصدُها لهذه الآلية من متطلبات ضمان تحقيقها لأهدافها، وهذا ما خرجت به دراسة بوزيد وبن حسين (2017) حيث اعتبرت أنَّ "قلة الإمكانات التي تم رصدها لإجراءات التقييم وضمان الجودة في الجامعة الجزائرية تمثل إحدى أهم الصعوبات التي تواجه هذا المسار" **(بوزيد وبن حسين، 2017، ص19)**.

وأظهرت النتائج أيضا عدم كفاية استجابة الفاعلين داخل الجامعة لإجراءات التقييم الذاتي، مثلما تظهره نتائج المجال (05)، وهو ما يُشير إلى غياب ثقافة التقييم عن الجامعة الجزائرية، وهو ما يؤكده **بروش وبركان (2012)**، إذ أشار الباحثان إلى أنَّ غياب ثقافة التقييم والجودة يرجع بالدرجة الأولى إلى مجموعة مخاوف تعبّر عن مقاومة مشروع التغيير الذي يحمله تطبيق نظام ضمان الجودة، وهذه المخاوف هي:

- ✓ الخوف من التقييم لدى الأساتذة.
- ✓ الخوف من فقدان النفوذ؛
- ✓ الخوف من بذل جهد إضافي من طرف المسؤولين.
- ✓ الخوف من تكثيف وتوسيع مجال التحصيل العلمي من جانب الطلبة.

2.4. تحليل وتفسير نتائج الفرضية الثانية:

الجدول رقم (03): يتضمن استجابة أفراد العينة لبنود المحور الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي

رقم المجال	المجال	التكرار النسبة	البدائل نعم	نوعا ما	لا	المجموع	مستوى الموافقة
01	تحديات على المستوى المفاهيمي	ت	48	39	13	100	مرتفع
		%	**%48**	%39	%13	%100	
02	تحديات على المستوى التنظيمي	ت	48	37	15	100	مرتفع
		%	**%48**	%37	%15	%100	
03	تحديات على المستوى التقني	ت	32	41	27	100	متوسط
		%	%32	**%41**	%27	%100	
مجموع التكرارات			128	117	55	300	مرتفع
النسبة			**%42.66**	%39	%18.33	%100	

♦ **تحليل نتائج الفرضية الثانية:**

✓ اختارت النسبة الأعلى «**الموافقة**» على هذه العبارات في مجالي (التحديات على المستوى المفاهيمي والتحديات على المستوى التنظيمي) بـ(48%)، مما يشير إلى تأكيدهم على «**وجود تحديات**» تواجه تطبيق هذه الآلية على **المستويين المفاهيمي والتنظيمي**.

✓ اختارت النسبة الأعلى الإجابة «**نوعا ما**» في المجال الخاص بـ(التحديات على المستوى التقني) بـ(41%)، مما يؤشّر على «**وجود تحديات**» أخرى تواجه تطبيق آلية التقييم الذاتي على **المستوى التقني**.

والنتيجة العامة أنَّ: نسبة أفراد العينة ممن وافقوا على عبارات هذا المحور كانت الأعلى بـ(42.66%)، تليها نسبة المحايدين بـ(39%)، فنسبة الرافضين بـ(18.33%).

♦ **تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:**

خلُص البحث فيما يتعلق بالفرضية الثانية إلى أنَّ هناك تحديات تواجه تطبيق آلية التقييم الذاتي على ثلاث مستويات (مفاهيمي، تنظيمي، وتقني).

-**على المستوى المفاهيمي:** تتعلق التحديات التي تواجه تطبيق آلية التقييم المؤسسي الذاتي في الجامعة الجزائرية على هذا المستوى، بغياب ثقافة الجودة عن المشهد العام للمنظومة الجامعية في الجزائر، والتي مردُّها إلى الغموض الذي مازالت تعرفه مفاهيم ضمان الجودة والتقييم في التعليم العالي بين مختلف الفاعلين.

وهذا ما أشار إليه **Bouzid et Berrouche (2012)** حول "غياب ثقافة التقييم والجودة في الجامعة الجزائرية كواحدة من أهم الصعوبات التي تعترض تحسين فعّالية التسيير وضمان نوعية التكوين الجامعي".

- **على المستوى التنظيمي:** أما التحديات التي تواجه آلية التقييم الذاتي على المستوى التنظيمي، فيمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

✓ ضعف إشراك الفاعلين الجامعيين (أساتذة، إداريين، وطلبة) في إجراءات هذه العملية.

✓ غياب مشروع مؤسسي متكامل يتضمن آلية التقييم كإحدى محاوره الرئيسية يستهدف ضمان الجودة.

✓ إشكالية الاستقلالية المؤسسية التي تعانيها الجامعة الجزائرية، أين يشكِّل مطلب تعزيز الاستقلالية المؤسساتية ضرورة مستعجلة تفرضها الرهانات الداخلية والخارجية التي تواجه المؤسسات الجامعية الجزائرية في الوقت الراهن (تضاعف تعداد الطلبة، صعوبات التمويل، وإشكالية بطالة الخرّيجين...).

"فهذه المؤسسات مدعوة لتعزيز استقلاليتها التي على الرغم من ارتباطها بالحوكمة الجيّدة إلا أنَّها لا تزال مفهوما يفتقد إلى التحديد والتعريف الواضح في جامعاتنا" (Ghouati, 2011, p19).

خاتمة:

على ضوء النتائج التي خرجت بها الدراسة حول واقع وتحديات تطبيق آلية التقييم الذاتي في الجامعة الجزائرية يُقدّم البحث مجموعة من المقترحات التي قد تساعد في مواجهة بعض هذه التحديات:

♦ تطوير **دليل للتقييم المؤسسي الذاتي** واعتباره (أداة لقياس مدى تحقق الأهداف/أداة للكشف عن مواضع القصور والخلل في مدخلات وعمليات المنظومة الجامعية).

♦ احترام مجموعة من **الشروط** الواجب توفرها أثناء تطوير هذا الدليل على غرار: (الشمولية في مجالات التقييم، مراعاة البعدين المحلي والدولي، رصد الإمكانيات الكافية...).

♦ وضع **إطار تنظيمي وتشريعي** لتنفيذ إجراءات التقييم الذاتي، يساهم في ضمان "التزام" الفاعلين والمعنيين بهذه الإجراءات، كما يساعد على ترجمة هذا الالتزام بالشكل الذي يتوافق وأهداف هذه العملية من جهة، ويتناسب مع الإمكانيات المتوفِّرة على أرض الواقع من جهة ثانية.

♦ توفير الضمانات التنظيمية والتشريعية الكافية التي من شأنها **تعزيز استقلالية** الهيئة المكلّفة بمتابعة إجراءات هذا التقييم، ضمانا لتحقيق أهدافها في إطار من الموضوعية والمصداقية.

♦ **إعلام الفاعلين** الجامعيين (أساتذة، إداريين، وطلبة) بأهمية وضرورة وأهداف هذه العملية.

♦ **صياغة تقرير** للتقييم المؤسسي الذاتي في ظل احترام المواصفات المتعارف عليها دوليا في الشكل والمضمون، والرامية أساسا إلى تعزيز "مبدأ الشفافية" حول نشاط ومستوى المؤسسات الجامعية.

♦ ضرورة **نشر** هذا التقرير بكيفية تجعله متاحا أمام مختلف القوى الاجتماعية مع مراعاة الحفاظ على بعض المعلومات ذات الطابع السري التي تحددها الأطر التنظيمية والتشريعية للمؤسسة.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

- بروش، زين الدين، وبركان، يوسف.(2012). *مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر الواقع والآفاق*. بحث مقدّم للمؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي. البحرين.
- بوزيد، نبيل، وبن حسين سمير.(2017، مارس). ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر على المستوى المؤسساتي الإمكانيات والمتطلبات. *مجلة العلوم الاجتماعية*.العدد 23. جامعة الأغواط. ص08–ص28.
- البيلاوي، حسن حسين وآخرون (2006). *الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشّرات التميُّز ومعايير الاعتماد*.(ط1). عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- حمادات، محمد حسن محمد. (2007). *الإدارة التربوية –وظائف وقضايا معاصرة*. (ط1). عمان. دار الحامد للنشر والتوزيع.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2017، 08 مارس). *التعليمة الوزارية رقم 36 حول التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي*. الجزائر.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لجنة تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي. (2016). *المرجع الوطني لضمان الجودة*. تم الاسترجاع من موقع www.ciaqes-mesrs.dz.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Ghouati, Ahmed (2011). Processus de Bologne et enseignement supérieur au Maghreb. Paris .L'Harmattan.
- Bernard, Andrea. (2012). Quality assurance in an international higher education area –a case study approach and comparative analysis (2eéd). Vs research. Germany.
- Boubakour, Fares. (2012). Assurance Qualité interne et autoévaluation des principes à la mise en œuvre. CIAQES.
- Bouzid, Nabil, et Berrouche, Zineddine. (2012). assurance qualité dans l'enseignement supérieur module 02. CIAQES.
- CSEQ, Conseil supérieur de l'éducation du Québec (2012). l'assurance qualité à l'enseignement universitaire une conception à promouvoir et à mettre en œuvre. Québec.
- Fave-Bonnet, Marie-Françoise, et Curvale, Bonnet. (2013). Approches comparées en évaluation In, Evaluation et enseignement supérieur (1er éd). Belgique .De Boeck.
- IIEP, UNESCO (2011) .L'Assurance Qualité Externe options pour les gestionnaires de L'Enseignement Supérieur. modules de 1à5. Paris.
- Martin, Michaela, et Stella, Antony. (2007). assurance qualité externe dans l'enseignement supérieur les options. UNESCO. Paris.
- Woodhouse, David. (1999). qualité et assurance-qualité. IMHE. OCDE.

الملاحق

الملحق رقم (01: الاستبيان الموجّه لأعضاء خلايا ضمان الجودة

المحور الأول: كفاية الإجراءات التنظيمية والعملية لتطبيق آلية التقييم الذاتي					
المجال	**الرقم**	**البنـــود**	**نعم**	**نوعا ما**	**لا**
كفاية التكوين على إجراءات التقييم الذاتي	01	الإمكانيات التي سُخّرت لتكوين أعضاء خلايا ضمان الجودة على إجراءات التقييم الذاتي كافية			
	02	لمست اهتمام الإدارة الجامعية بتكوين أعضاء خلايا ضمان الجودة على إجراءات التقييم الذاتي			
	03	استجاب هذا التكوين للاحتياجات التدريبية لأعضاء خلايا الجودة			
	04	ساهم هذا التكوين في تحكُّم أعضاء خلايا ضمان الجودة في إجراءات التقييم الذاتي			
كفاية الإطار التشريعي للتقييم الذاتي	05	وضعت الجهات المشرفة على التقييم الذاتي (لجنة CIAQES–إدارة الجامعة) الوثائق الضرورية لتطبيق هذه العملية في متناول أعضاء خلية ضمان الجودة			
	06	النصوص التشريعية المؤطّرة لإجراء التقييم الذاتي (أدلة معيارية، مناشير،...) كافية			
	07	يعتمد أعضاء خلية ضمان الجودة في تأطيرهم لعملية التقييم الذاتي على نصوص تشريعية تتميز بالوضوح			
	08	تضمن الجهات المشرفة (لجنة CIAQES) مرافقة مستمرة لأعضاء خلية الجودة في تفسير أي غموض في قراءة النصوص التشريعية المؤطرة لعملية التقييم الذاتي			
كفاية الظروف التنظيمية للتقييم الذاتي	09	تعمل إدارة الجامعة على توفير كافة الظروف التنظيمية الملائمة لتطبيق عملية التقييم الذاتي			
	10	يوجد تنسيق مستمر بين اللجنة الوطنية لضمان الجودة وخلية الجودة حول عملية التقييم الذاتي			
	11	تعمل إدارة الجامعة على ضمان سيولة المعلومات الضرورية لخلية ضمان الجودة لإجراء التقييم الذاتي			
	12	تلمس متابعة إدارة الجامعة لمستوى التقدُّم في إجراءات التقييم الذاتي			
كفاية الإمكانيات المادية	13	توفر إدارة الجامعة كافة الشروط المادية الضرورية لإجراء عملية التقييم الذاتي			
	14	الإمكانيات المادية الموضوعة تحت تصرف خلية ضمان الجودة كافية لأداء مهامها بفعّالية			
	15	بإمكان المشرفين على التقييم الذاتي الحصول على أية موارد قد يحتاجونها بمناسبة إجراءات هذه العملية			
استجابة الفاعلين	16	حسب رأيك: استجابة إدارة الجامعة لإجراءات التقييم الذاتي الخاصة بمجال التسيير الإداري كافية			

	17	استجابة الأساتذة لإجراءات التقييم الذاتي الخاصة بالتسيير البيداغوجي والتكوين كافية			
	18	استجابة الطلبة لإجراءات التقييم الذاتي الخاصة بالحياة الجامعية كافية			
	19	لمست مقاومة من الفاعلين في الجامعة (إدارة، أساتذة، طلبة) حول إجراءات التقييم الذاتي			

المحور الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق آلية التقييم الذاتي

المجال	الرقم	البنـــود	نعم	نوعا ما	لا
تحديات على المستوى المفاهيمي	01	تتصور أنَّ الفاعلين في الجامعة (أساتذة، إداريين، طلبة) ليس لديهم إطلاع كافي على مفهوم التقييم الذاتي			
	02	حسب رأيك: لا يوجد لدى الفاعلين الجامعيين تمييز بين مفهوم التقييم في الحقل التربوي بصفة عامة، ومفهوم التقييم الذاتي كآلية ضمن نظام ضمان الجودة			
	03	من خلال نشاطك في خلية ضمان الجودة: تعتقد أنَّ مفاهيم ضمان الجودة لم تترسّخ بالقدر الكافي لدى مختلف الفاعلين			
	04	تعتقد أنَّ محيط الجامعة الاقتصادي والاجتماعي لا يدرك بعد معنى التقييم الذاتي للمؤسسات الجامعية			
تحديات على المستوى التنظيمي	05	تعتقد أنَّ الإدارة الجامعية (في إطار إشرافها على آلية التقييم الذاتي) أهملت عنصر إشراك الفاعلين فيها (أساتذة، إداريين، طلبة) في هذه العملية			
	06	تتصور أنَّ المؤسسة الجامعية لا تملك قدرا كافيا من الاستقلالية يتيح لها إجراء عمليات التقييم الذاتي بموضوعية			
	07	تعتقد أن إسناد المسؤوليات المرتبطة بالتقييم الذاتي افتقدت إلى معايير موضوعية			
	08	تعتقد أنَّ عملية التقييم الذاتي على مستوى المؤسسة الجامعية لم تُدرج ضمن مشروع مؤسسي متكامل هدفه تحسين وضمان الجودة			
تحديات على المستوى التقني	09	تتصور أنَّ الطرق المعتمدة في إجراء التقييم الذاتي داخل المؤسسة الجامعية لم تكن محل اتفاق بين مختلف الفاعلين فيها			
	10	تعتقد أنَّ طريقة العمل المعتمدة في إجراء التقييم الذاتي لا تتوافق وإمكانيات الجامعة المادية			
	11	تعتقد أنَّ طريقة العمل المعتمدة في إجراء التقييم الذاتي لا تتوافق والخصوصية المحلية للجامعة			
	12	حسب رأيك: أعضاء خلية الجودة للجامعة لا يتحكمون جيدا في إجراءات التقييم الذاتي			